

العوائق التي تعترض الديمقراطية في لبنان / رفيق خوري. — في
:Annales de philosophie et des sciences humaines. — N°
ص. ٣٣-٣٩, 20 (2005).

عنوان الغلاف : Annales de philosophie et des sciences
humaines

الديمقراطية — لبنان II. لبنان — السياسة والحكومة I.

PER L1044 / FP175833P

العوائق التي تعترض الديمقراطية في لبنان

الكسليك، ١٨ نيسان ٢٠٠٥

الأستاذ رفيق خوري

رئيس تحرير جريدة الأنوار

L'intervention porte sur les principaux obstacles qui empêchent l'instauration d'un régime démocratique viable au Liban. On en cite : l'absence de l'État réduit à une forme de pouvoir résistant à tout changement susceptible de jeter les fondements d'un mode de vie démocrate. L'absence de partis politiques qui proposent une vision génératrice d'idées nouvelles et de système politique nouveau. Le troisième obstacle s'exprime apparemment dans la taille et l'envergure politique du zaïm, dans cet immense pouvoir médiatique et économique dont il dispose et qui n'est pas sans impact sérieux sur le parcours politique au Liban.

ملاحظة: إن الأستاذ رفيق خوري لم يُلِقِ نصّاً جاهزاً بل حاور الحاضرين حول النقاط المتعلقة بالموضوع الذي طرحه للنقاش في إطار حلقة "الديمقراطية الصعبة في لبنان". وقدّم اعتذاره بالمناسبة، لجمهور الأساتذة والطلاب، عن طريق قصّة طريفة، رواها عليهم، فتقول: «إنّ آخر مرّة حاضرتُ فيها في جامعة هارفرد أمام مجموعة من طلاب الدكتوراه، في حقل دراسات الشرق الأوسط، سألته إحدى الطالبات، بعد جدال طويل وحادّ: "شو بتتمنى بالأخير؟" أجبتها: "أتمنى أن أكون طالباً مثلكم... يتلقى العلم مرّة أخرى".

إنطلق الأستاذ رفيق خوري من كتاب الإيراني، حاجي بابا الإصفهاني، الذي قام بجولة، عام ١٨٢٤، في أوروبا، وكتب بعدها كتاباً بعنوانه: "رحلات خارج فارس"، مضمناً إياه العجائب التي رآها في العالم، ولعلّ أبرزها تتجسّد في قوله: "لدى الإنكليز برلمان يجتمع فيه رجال مجانيين من أجل أن يتجادلوا".

ولا يخفى أنّ الإصفهاني، من حيث لا يدري، كشف حقيقة الديمقراطية، ديمقراطية الجدل والتسويات.

ولا شكّ في أنّه، بالنسبة إلى العادة الرائجّة في الشرق والقائمة على الإنحراف وراء رأس الهرم، أو رأس القبيلة، بدا الجدال له في البرلمان الإنجليزي قضيةً جنونيّة غير مألوفة ومستهجنة.

وهكذا لن نفهم الديمقراطية على أنّها تنظيم صراعات، أو كما هي الحال اليوم في لبنان، ديمقراطية توافقية، أو ديمقراطية أكثرية، أو سواها...

ومشكلة الديمقراطية في لبنان أنّ اللبنانيين يفرزون نماذج ديمقراطية متعدّدة، علماً أنّه لا شيء يسمّى "حكم الأكثرية" ويلازمه كلمة "ديمقراطية". إذ من المتعارف عليه أنّ ضمان حقوق الأقليات هو قبل حكم الأكثرية وإلّا فالديمقراطية تشوبها العيوب.

ويستطرد المحاضر :

إننا في منطقة سميت منطقة الإستثناء الديمقراطي، بمعنى أنه، منذ خمسين عاماً وحتى اليوم، كان الشرق الأوسط مستثنى من بلوغ الديمقراطية، رغم كل الأحداث والمتغيرات التي جرت في العالم. ويعزى سبب الإستثناء هذا إلى أن أمن النفط، وأمن إسرائيل، ومواجهة الشيوعية، كلها أمور لا تحتاج إلى ديمقراطية في الشرق.

أما الآن فتبدل الخطاب السياسي في العالم، وصار الناس يتكلمون بأن الولايات المتحدة الأميركية قلبت إستراتيجيتها. هذا لا يعني تحديداً أن المصالح الأميركية تغيرت، بل تغيرت طريقة خدمة هذه المصالح في منطقة الشرق الأوسط.

فيما مضى أقامت الولايات المتحدة، حفاظاً وصوناً لمصالحها، علاقاتها مع الحكام، بصرف النظر عما يقوم به هؤلاء لشعوبهم، ويحققونه لها من تقدم أو تخلف.

أما اليوم، وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، فتبدلت النظرة الأميركية إلى المنطقة، وبدأت تأخذ بالإعتبار أهمية تغيير الثقافة السياسية لشعوب الشرق الأدنى والأوسط، لتبني الولايات المتحدة علاقاتها مع الشعوب لا مع الحكام وحسب.

ويرتبط تغيير النظرة الأميركية بوصية برنارد لويس، المؤرخ والمستشرق الأميركي، الذي تميز بالحكمة، ويستشير الرئيس جورج بوش مستعيناً بنصائحه وقراءته للأحداث والتطورات.

ومن أبرز ما أسدته هذه النصائح أن حكام بلاد الشرق الأوسط المواليين لأميركا، شعوبهم تناهض السياسة الأميركية، والمثال على ذلك: مصر والسعودية، في حين أن الشعوب الموالية لأميركا، حكماها يناهضون السياسة الأميركية، والنموذج الأبرز "إيران".

إستناداً إلى هذا الواقع، وجد المسؤولون الأميركيون أنفسهم مدعوين للقيام بما يرضي الجماهير الشعبية، والعمل على نشر الديمقراطية.

تشهد المنطقة إذاً اليوم مواجهة استراتيجية لا يستهان بها اسمها نشر الديمقراطية في المنطقة . وعلى هذا الأساس ، يضع الرئيس بوش ووزيرة خارجيته لبنان في مستوى العراق ، وأفغانستان ، وسواهما من بلدان التوتر والإرهاب ، ويدخلان التظاهرات الشعبية في هذه العملية الكبيرة التي تسمى نشر الديمقراطية ، وكلّ هذا بغضّ النظر عن تاريخ لبنان ، وما عاشه في العقود الثلاثة الأخيرة ، والأسباب التي عطّلت الديمقراطية فيه .

ولما أجمع الحكّام العرب وبعض المواطنين على أنّ الرئيس الأميركي ووزيرة خارجيته لا يفرضان النظام السياسي أو الديمقراطية على العالم العربي ، بل أنّ العالم العربي هو الذي يختار نظامه السياسي ، فأعربت رايس عن رأيها مبديّة ، وبدون تحفّظ ، أنّ ما يفرض على الشعب هو الطغيان وليس الديمقراطية ، لأنّ الديمقراطية هي كالتنفس ، هي أمر طبيعي قد يكون ، إلى حدّ بعيد ، نظاماً حياتياً غير مفروض بل مختار .

في لبنان ترتبط الديمقراطية بموسم الإنتخابات التي تشكّل عبارة عن جزء صغير من مفهوم الديمقراطية بدون أن ترتبط بالليبرالية .

في الواقع ، يقول الأستاذ رفيق خوري أنّ الديمقراطية التي لا تحمي الأقليات ، ولا تكون توافقية وليبرالية في آن ، فتكون مشوبة بالعيب .

أمّا السؤال عن العوائق التي تعترض الديمقراطية في لبنان ، فالجواب :

١ - ضعف الدولة : إستحالة الكلام في الديمقراطية في غياب الدولة . هناك دول غير ديمقراطية ، ولكن لا توجد ديمقراطية خارج الدولة . والدولة في لبنان سقطت في الحرب ولم تبّن في زمن السلم ، وما يتحكّم بلبنان هو "سلطة" وليس "دولة" .

الفرق كبير بين "السلطة" ، سواء كانت هذه السلطة "برلماناً" أو "حكومة" أو "رئاسة جمهورية" ، و "الدولة" . إنّ الدولة المعهودة هي مؤسّسة تدير المجتمع وليست فقط سلطات تفصل أو تتعاون .

ففي لبنان لم ينضج بعد مفهوم الدولة ولم يحدث، منذ خمسة عشر عاماً، إلا السير باتجاه عكس بناء الدولة، لا بل باتجاه تدمير ما بقي من مؤسسات الدولة اللبنانية.

أمام هذا الواقع يستحيل التحدث عن الديمقراطية. أما الكلام في بعض الحريات فممكن، غير أن الحرية أمرٌ والديمقراطية أمرٌ آخر، لأن الديمقراطية تستدعي إنشاء مؤسسات، وتنشيط أجنبية، وتجهيز آليات، وتنطوي على ثلاث حريات أساسية: حرية التعبير، وحرية التفكير وحرية التغيير.

وفي غياب الدولة تسقط المحاسبة والمراقبة، وفي غيابهما يصدر المجتمع الدولي القرارات الأخيرين ١٥٥٩ و ١٥٩٥. الأول ينزع الأهلية السياسية عن السلطة الحاكمة في لبنان، والثاني ينزع الأهلية عن القضاء اللبناني العاجز عن كشف الجرائم والإغتيالات، لاسيما إغتيال الرئيس رفيق الحريري. ولبنان برّمته تحت المجهر الدولي، وبشكل جدّي وفاعل.

وعندما ستكشف لجنة التحقيق الدولية أيّ نظام هو المسؤول عن اغتيال الرئيس رفيق الحريري سيسقط هذا النظام. وفي مثل هذا الأمر دقة وخطورة لدرجة أنه يمكن إدراج الصفقة، التي جرت في باريس مؤخراً، وأنت بنجيب ميقاتي رئيساً للحكومة، ودفعت بالمعارضة لتقبل به وتصوّت له، جزءاً من منع لجنة التحقيق الدولية أن تصل إلى آخر التحقيق، وتفصح عن حقيقة كاملة.

٢- ضعف الأحزاب يلي ضعف الدولة. أحزاب عمرها خمسون، وستون، وحتى سبعون عاماً، لا تطوير في أفكارها ولا في برامجها ولا حتى في أشخاصها. وقد تعبّر الأحزاب، إلى حد بعيد، عن عصبية، وعن انتماء قبلي، وعن مصالح تؤدي إلى الانحطاط بالنظر إلى السياسة في لبنان، في حين أنه يجب أن تكون السياسة أرقى فنون إدارة الناس.

وفي النظر إلى الوضع البائس في لبنان، نرى جميعاً أنه، منذ شهرين، والبلد بدون حكومة، والسبب هو الخوف من الإنتخابات، وما من أحد يفكر في الوضع الإقتصادي الرديء، ولا في حاجات الناس الإجتماعية.

فلو كان هنالك أحزاب جدية لما وصل الوطن إلى ما وصل إليه، ورددنا مع آدمس "السياسة هي فن التنظيم المنهجي للحقد"، أو مع رينان في وصفه مفهوم الأمة: "مجموعة من الشعب توحدت في نظرة خاطئة إلى الماضي وكره لجيرانها".

٣- قوة الزعماء: إن العائق الثالث يكمن في أن قوة الزعماء هي أقوى من قوة الديمقراطية. في الواقع كلما احتاج شعب ما إلى أبطال، كلما تخلف، لأن الشعب المتطور والمتقدم لا يحتاج إلى أبطال بل إلى مؤسسات تنتقل من حكومات الأشخاص إلى إدارة الأشياء.

٤- نظام الطائفة، موضوع شائك لأن السؤال هو: هل هذا النظام ملائم للديمقراطية؟

إن تجربة العراق أثبتت أن كل البلدان العربية هي "لبنان مستتر". إن الخطاب الشعبي في العراق اليوم هو "شيعي"، "سني" و "كردي"، مما يعني أن المسؤولين ينظّمون العراق على الأسس الطائفية.

فكل بلد عربي طامح للديمقراطية سيبنيها على الطريقة اللبنانية، أي على طريقة الطوائف. ونستنتج أن تعدد الطوائف في لبنان له جهة إيجابية، إذ منع الإستثمار بالسلطة، وحال دون قيام إنتقلابات عسكرية، وأنظمة إستبدادية، وشمولية كاملة، لكنه أيضاً جعل العقد الإجتماعي بين طوائف لا بين مواطنين، مما يعني أن المواطن اللبناني يدرك مسبقاً، أنه، في قلب هذا النظام، هو إنسان محدود الأهداف والتطلعات، مما يعني، بصورة أخرى، أن المساواة معدومة.

والسؤال التالي: هل يمكن تغيير النظام والدخول في مناخ سياسي علماني محض؟

يقابل هذا الواقع مطالبة بإلغاء الطائفية السياسية. والغرابة في هذه المطالبة تكمن في الجواب

على المسؤولين في الأحزاب الدينية . كيف المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية ، والحزب ديني ومذهبي؟

موضوع عسير يتطلب جهداً ونضوجاً وذهنية متقدمة وإلا فيراوح التغيير مكانه ، ويكون مستحيلاً .

٥- المناخ الأقليمي الذي لا يسمح للبنان أن يكون ديمقراطياً بالمعنى الكامل للكلمة . الأنظمة السياسية التي تحيط بلبنان كلها أنظمة إستبدادية وشمولية على العموم ، ولبنان يشكل مغامرة في الشرق الأوسط .

والمضحك المبكي أن أنظمة بلا دساتير تطالب لبنان بالانتخابات الحرة والنزيهة وتطالبه باحترام الدستور .

هذا غيظ من فيض العوائق ، التي تحول دون تعزيز الديمقراطية في لبنان خارج المواسم الانتخابية ، والضربات الأليمة ، التي تهز الكيان اللبناني من وقت إلى آخر ، وتحاكي قهره وعذاباتة .